مشكلة الأكراد وأثرها على العلاقات العراقية التركية

صالح أحمد عيسى القرعان*

الملخص

يسعى البحث إلى تسليط الضوء على المتغيرات التي طرأت على المشكلة الكردية وتأثيرها على العلاقات التركية العراقية. فهو يتناول أبرز الجوانب الأساسية والتغيرات التي طرأت على المشكلة الكردية وذلك من وجهة النظر العراقية والتركية وانعكاسها على الواقع العملي داخل المجتمعين العراقى والتركي وخاصة في المناطق ذات الغالبية الكردية . وكما سلط البحث الضوء على تتطور المشكلة الكردية في ظل كل من العراق وتركيا، وأيضا تسليط الضوء على تحول الهدف الاستراتيجي لحزب العمال الكردستاني من سعيه إلى الحصول على دولة مستقلة، الى المطالبة بحقوق ديمقراطية (سياسية وثقافية واقتصادية) من أجل الوصول إلى نقاط التقاء لحلول ممكنة لحل المشكلة التي استعصت على الحكومتين العراقية والتركية ولاقت دعما إقليمياً واوروبياً، كان له فاعليته وتأثيره الواضح وذلك في حدود سعي تركيا للانضمام إلى الإتحاد الأوربي، فكانت المشكلة الكردية أحد أبرز النقاط الساخنة التي واجهتها كل من العراق وتركيا والتي تتطلب وضع حلول جذرية لها وفق المفاهيم السياسية العراقية التركية.

لقد أحدثت المشكلة الكردية منعطفاً مهماً في الخارطة السياسية المضطربة لمنطقة الشرق الأوسط نظرا لأبعادها الدولية والإقليمية وحتى المحلية منها، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، وما نتج عنه من وضع جديد في المنطقة تمثل بغياب (سلطة الدولة)، مما دفع بحزب العمال الكردستاني إلى الاستفادة من ذلك الواقع ليتخذ من المنطقة الحدودية العراقية مع إيران وتركيا موقعاً جديداً لمعسكراته وتدريباته العسكرية، ومنطلقاً لهجماته داخل الأراضي التركية، وهو أمر لم يكن ليتم لولا وجود تفاهم ضمني بين الحزبين الكرديين الرئيسين في المنطقة الشمالية من العراق.

الكلمات المفتاحية: مشكلة الاكراد، أكراد العراق، أكراد تركيا، العلاقات العراقية التركية، القوى القومية الكردية العراقية .

*قسم العلوم السياسية . كلية العلوم الادارية . جامعة العلوم التطبيقية

Summary:

The research seeks to shed light on the changes that have occurred in the Kurdish problem and their impact on Turkish-Iraqi relations. It deals with the most fundamental aspects And changes of the Kurdish problem, from the point of view of Iraqi-Turkish and its reflection on the practical reality within the Iraqi and Turkish communities, especially in areas with a Kurdish majority. The research also highlighted the development of the Kurdish problem in both Iraq and Turkey, as well as highlighting the transformation of the Party Karkerani Kurdistan's (PKK) strategic goal from seeking an independent state to demanding democratic rights (political, cultural and economic) in order to reach possible solutions. For solving the problem that has spurred the Iraqi and Turkish governments and received regional and European support, which was effective and its impact is clear, within the scope of Turkey's seek to join the European Union, was the Kurdish problem one of the most hot spots faced by Iraq and Turkey, Requires the development of radical solutions to them according to the political concepts of Iraq and Turkey.

The Kurdish problem has become an important turning point in the troubled political landscape of the Middle East due to its international, regional and even local dimensions, especially after the US occupation of Iraq in 2003, the result in a new situation in the region represented by the absence of state authority. For taking advantage of that fact from the Iraqi border area with Iran and Turkey a new location for camps and military training, and a launching pad for attacks within Turkish territory, which would not have been without an implicit understanding between the two Kurdish parties in the northern region of Iraq.

المقدمة :

ترتبط العراق بعلاقات وثيقة مع دولة تركيا تعود إلى عمق التاريخ حيث العهد العثماني، إذ تجمع كلا البلدين العديد من الروابط الثقافية والاقتصادية والدينية وغيرها من مختلف المجالات وحتى العرقية حيث التداخل بين مختلف القوميات الكردية وحتى التركمانية، فقد اتسمت تلك العلاقات بالتطور في مختلف الحقب التاريخية، فلا ننسى أن هناك العديد من المشتركات التي تجعل العلاقة بين البلدين أمرا لابد منه ولاسيما نهري دجلة والفرات واللذان يعدان الرابط القوي لكلا البلدين، على الرغم مما يثيره موضوع (مياه النهرين) من مشكلات سياسية واقتصادية، كان له أبلغ الأثر في دخول كلا البلدين في صراعات ومنافسات لم يتمكن الطرفان من وضع حلول لها.

وقد احتلت القضية الكردية في منطقة الشرق الأوسط مكانة كبيرة حيث أن لها جذور تاريخية تتمثل في حق الشعب الكردي في العيش على وطنه امنا كقومية متميزة الملامح والخصائص واللغة إلا انها كقضية سياسية فإن لها أبعادا إقليمية داخل أكثر من دولة وظهرت تلك الأبعاد نتيجة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) بعد سقوط الخلافة العثمانية وتفكيك دولة الخلافة إلى دول قومية يفصلها حدود دولية مصطنعة، فنتيجة لذلك حرم الكرد من بناء دولتهم الخاصة بهم.

وقد اكتسبت القضية الكردية في العراق أهمية خاصة تتعدى حدود العراق كدولة وخاصة منطقة كردستان العراق التي لها أهمية جيوسياسية واستراتيجية واقتصادية كبيرة خاصة لوجود النفط في تلك المنطقة، وإضافة إلى كونها كقضية تشكل نزاعا داخليا في دول الحدود مع العراق (تركيا – إيران)، فأصبحت مصدرا للخلاف والصراع بين هذه البلاد.

ويتضح من ذلك مدى المصالح الكبيرة لتركيا في إقليم كردستان العراق لا سيما بعد حرب الخليج الثانية، كما زاد من أهمية العلاقة بينهم بعد قرار

الولايات المتحدة بغزو العراق ٢٠٠٣، والذي شكل قلقاً وإرباكا لحسابات تركيا تجاه العراق، وقد رفضت الحكومة التركية الممثلة في حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي، المشاركة في هذه الحرب.

وكان رفض تركيا للتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب ضد العراق له عدة أسباب منها الخوف من تجزئة العراق، ومن ثم احتمالات متزايدة لمطالبة أكراد العراق بالانفصال وإعلان دولتهم الكردية المستقلة في شمال العراق، وبالطبع قد يتم ذلك وفقا للرؤية التركية – بدعم وموافقة أمريكية، ولأن هذا الانفصال سوف يساهم في تأجيج المشاعر والروح القومية لأكراد تركيا للمطالبة بالانفصال أو الحكم الذاتي، وهو الأمر الذي يشكل تهديدا لأمن تركيا القومي ودورها الإقليمي في المنطقة.

مشكلة الدراسة:

إن مسألة الأقليات تطورت بشكل جعلها تأخذ طابع النزاع الداخلي، وظلت دراسة هذه المسألة تعتبر متعلقة بمسألة داخلية تخص الدولة لا غير، ومن هنا فإن التعامل مع هذه المسألة يكون مرتبطا بالسياسة الداخلية والقانونية للدولة، إلا أن تطور وتغير الظروف الداخلية للدول وكذلك على المستوى الخارجي أدى إلى اتساع رقعة هذه المسائل إلى المستوى الخارجي نظرا لسرعة انتشارها واختلاف مطالب جماعات الأقليات، فمنها من يطالب بحق المساواة في إطار المجتمع الواحد، ومنها من يطالب بالانفصال عن الدولة المتواجدة بها لتأسيس هوية مستقلة بها.

أهمية الدراسة :

إن المشكلة الكردية في تركيا والعراق تعتبر من أعقد المشاكل وأطولها عمراً ، وتتمثل في مطالبة الأكراد بحقوق تميزهم عن غيرهم ، وتحافظ علي قوميتهم ولغتهم ، ويطالبون بإثبات هذه الحقوق في الدساتير والقوانين المعمول بها في تلك البلاد . فيما ترفض النخب الحاكمة في كل من العراق وتركيا هذا لأنها تري أن ذلك سيؤدى إلى الانفصال وضعف الدولة.

تساؤلات الدراسة :

١. كيف تؤثر المسألة الكردية على الاستقرار الداخلي في العراق؟

٢. كيف تتعامل الحكومة العراقية مع المسألة الكردية؟

٣. ما هي رؤية حكومة إقليم كردستان حول الوحدة الوطنية وبناء الدولة الوطنية؟

٤. ماهي الأبعاد الداخلية والإقليمية لنزاع الإقليم مع الحكومة المركزية في العراق؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى رصد القضية الكردية بتطوراتها والتغيرات فى العلاقات السياسية بين تركيا والعراق ، ومعرفة دوافعها ومدى الارتباط بالمصالح الحيوية والاستراتيجية لتركيا.

إن الأهداف تشمل تحديد طبيعة التغير فى العلاقات وتحليل موقف تركيا من منح الفيدرالية لإقليم كردستان العراق.

وحيث يبدو أن سياسة تركيا تجاه الأكراد بدأ يشوبه بعض الملاحظات فقد أمكننا النظر لمعرفة جوانب فاعلة ومهمة في السياسة التركية تجاه القضية

الكردية وأيضا تأثيرها على العلاقات التركية – العراقية ، وتداعياتها أو الأبعاد الإقليمية والدولية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وحيث يمكن تركيز تلك الأهداف فيما يلى :

- تطور السياسة التركية تجاه الأكراد ، وذلك في مختلف المجالات.
- البعد الكردي في السياسة العراقية.
- تحليل طبيعة السياسة الخارجية التركية إزاء العراق في ظل القضية المنشودة الكردية.

منهج الدراسة :

١. المنهج التاريخي: حيث يستخدم هذا المنهج من أجل توضيح ومقارنة ومعرفة الأبعاد التاريخية التي شكلت الظاهرة القومية للمسألة الكردية وحفزت نموها، وذلك في معرفة أصل الكرد ولغتهم ودياناتهم وكذلك التطور التاريخي للقضية الكردية في كل من العراق وتركيا
٢. المنهج الاستقرائي: وهو أسلوب بحث يقوم على اعتماد طريقة التحليل أي وجود مدخلات محدودة للعامل القومي والتحفيز الدولي، وضعف أداء الحكومة العراقية في مسألة المواطنة وهو ما انتهى في ظل دستور هش وسياسات ضعيفة وعوامل دولية وإقليمية تريد تفكيك المنطقة العربية وإعادة تشكيلها.

كما تعتمد علي منهج التحليل النظمي في المقارنة بين سياسات النخب الحاكمة تجاه الكرد في كل من العراق وتركيا .

أولا : جذور المسألة الكردية :

تشغل قضية الأقليّات في العالم حيزا لا يستهان به خاصة وإن كانت هذه الأقليات لها دور مؤثر داخليا أو إقليميا أو عالميا ، ويعد الأكراد من أكبر الأقليّات في العالم، و هم أمّة كبيرة وذات تاريخ عريق، وفي هذه الأقليّة العديد من العظماء أمثال صلاح الدّين الأيّوبي، وهذه الأمّة تجمعها عرقيّة واحدة، ويقول مؤرخو الأكراد بأنّ الأكراد يمتدّون من العرق الآري؛ فهم من الميديين، كما يشير إلى ذلك نشيدهم الوطني الحالي إلّا أنّ المؤرّخ الكردي محمّد أمين زكي يشير إلى وجود أصلين للأكراد والطبقة الأولى هي التي قطنت في كردستان منذ فجر التّاريخ وهذه هي الأصل القديم للكردستانيين،[١] والطّبقة الثانية هي الشعوب الهندو أوروبية الّتي هاجرت إلى كردستان في القرن العاشر قبل الميلاد وسكنوا فيها ومنهم الميديون. وامتزجت الطّبقتان معاً لتشكّلا الشّعب الكردي الحالي.[٢]

ونجد من يرجع أصولهم إلى أصول عربية حيث ردهم إلى قبيلتى ربيعة أو مضر ،ولكن الإتفاق الأكبر على نسبة الأكراد للأصول الآرية ،حيث أختلاط القبائل الهندو –أوربية وزاجروس ومن هنا أخذ الأكراد لغتهم بلهجاتها الكثيرة والمتعددة .[٣]

ويعتبر الأكراد أحد أقدم شعوب منطقة الشرق الأوسط ، إذ شاركوا في صياغة تاريخ هذه المنطقة ، وساهموا بثقافتهم مساهمة كبيرة في المسار السياسي والثقافي والاجتماعي لشعوب الدول التي يتواجدون فيها وكافة دول

---

(1) A Realist Theory of International Politics, In, Hans Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle For Power and Peace, (Alfred A. knopf ,N.Y.,1960).

[٢] أحمد تاج الدين، الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن، القاهرة ، دار الثقافة للنشر، ٢٠٠١ ، ص ٣٤ – ٤٤ .

[٣] تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة زينة جابر إدريس، الدار العربية للعلوم،ط١، بيروت، ٢٠٠٦م ، ص ٢٧ – ٤٨.

الجوار ، ويعرف " شاكر" الاكراد بأنهم رابع شعب من شعوب الشرق الأوسط عددياً بعد العرب والفرس والأتراك. وهم جماعة قومية وحدتها عوامل الجغرافيا والعرق والدين ، ومزقها التاريخ والمصالح الدولية لتتوزع علي خمس دول هي تركيا والعراق وإيران وسوريا وأرمينيا ،[٤] فإن هذا الوجود يعد قضية كبرى في كل من تركيا والعراق وإيران ، والى حد ما في سوريا ، نتيجة عجز هذه الدول عن إيجاد آلية سياسية واقتصادية وثقافية لاستيعاب الكرد ، فتحولت هذه القضية إلى صراع مسلح أخذت تعانيه هذه الدول . ولقد تفاوتت أساليب التعامل مع الكرد من إنكار تام للتمايز القومي كما هو الحال في تركيا وإيران ، وإلى اعتراف ونوع من الحكم الذاتي كما هو في العراق .[٥]

كردستان :

كردستان العراق أو إقليم كردستان العراق هو إقليم عراقي يقع شمال البلاد ويتمتع بحكم فدرالي. تحده إيران من الشرق وتركيا في الشمال، وسوريا إلى الغرب وبقية مناطق العراق إلى الجنوب. العاصمة الإقليمية هي (محافظة) أربيل، والمعروفة بهولير باللغة الكردية. وتخضع رسميا إلى حكومة إقليم كردستان.[٦]

ويتراوح عدد سكان الكرد وفقاً لأغلب التقديرات تقريباً ٣٢ مليون نسمة ، ويتوزعون علي أربع دول من أكثر دول منطقة الشرق الأوسط تشبثاً بكياناتها القومية وهي تركيا تقريباً (١٧) مليوناً، وإيران (٨) ملايين ، والعراق (٥) ملايين

---

[٤] **خصبالك شاكر،الكرد والمسألة الكردية ،دار الثقافة الثقافة الجديدة ، بغداد ، ١٩٦٩ ، ص ٤٨.**

[٥] رجائي فايد، **أكراد العراق: الطموح بين الممكن والمستحيل**، القاهرة: دار الحرية، الطبعة الأولي: ٢٠٠٥ ، ص ٨٩ ـ ٩٥.

[٦] **المشكلة الكردية والطموحات التركية**، التقرير الإستراتيجي العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩١.

، وسوريا (٢) مليون ، وهناك خمسة ملايين يعيشون في عواصم هذه الدول ومدنها الكبري فهناك ثلاثة ملايين في اسطنبول ومليون في طهران ونصف مليون في دمشق وحلب. وتقدر مساحة كردستان ما بين ٤٣٠ و ٥٣٠ ألف كيلومتر مربع .[٧]

والتي تتوزع أيضاً بين الدول الأربع السابقة الذكر بنسبة ٥٠% في تركيا و ٢٥% في إيران و١٧% في العراق و ١٣% في سوريا .

ثانيا: تطور مسألة الأكراد في العراق

لقد تحولت العراق عقب ثورة ١٩٥٨ إلي الحكم الجمهوري، وكانت الثورة دليل علي عمق العلاقات العربية الكردية وهذا يتضح جليا بالنص في الدستور المؤقت للبلاد علي أن "الأكراد العرب شركاء في هذا الوطن". كما نص الدستور علي الحقوق القومية للأكراد وأطلقت الثورة سراح المساجين الأكراد المعارضين للسلطة الملكية وقامت بإصدار عفو عن الأكراد الهاربين للخارج وأعادت السياسيين من المنفي.[٨]

واستمرت هذه المصالحة حتى عام ١٩٦١ ، حيث قام في عام ١٩٦١ التمرد الكردي للوصول إلى الحكم الذاتي الذي رفضه عبد الكريم قاسم، واعتمد على القوة العسكرية ضد الأكراد، واعتقد أن يفيد بريطانيا هو من دفع الأموال لإثارة الحكم وإسقاط القطاع بسبب مطالبة قاسم بالكويت، وإصدار قانون رقم ٨٠ عام ١٩٦١ والذي حرم شركات النفط البريطانية من الأراضي غير

[٧] عمرو عبد الكريم سعداوي، **الصراعات الكردية – الكردية**، مجلة السياسية الدولية، العدد ١٣٥، يناير ١٩٩٩ ، ص ٤٨ -٥٩ .

[٨] صلاح سالم، **المشكلة الكردية وانعكاساتها علي دول المنطقة**، السياسية الدولية، عدد ١١٦، إبريل ١٩٩٤ ، ص ٦٠.

المستثمرة.[٩] لذلك نجد أن الحكم الملكي أو الاحتلال البريطاني لم يعطوا الكرد الحكم الذاتي لعلاج مشكلتهم.

وقد قام الأكراد بعدد من الثورات تحت قيادة محمود الحفيد ١٩١٩، ١٩٢٢، ١٩٣٦، ١٩٣٧ وكانت بريطانيا تقمع تلك الانتفاضات وكانت أخر ثورة عام ١٩٤١ حيث طالبت أن تتولي الإدارة في المناطق الكردية لجنة تعين محليا من الأكراد كما طالبت بإنشاء قوة متطوعين للقيام بواجبات الأمن، وقد تم الرد علي هذه المطالب من قبل الحكومة العراقية بالرفض وأرسلت قوة لمقاومة الشيخ الحفيد.[١٠]

وقد قام الملا مصطفي البارزني بعدة ثورات منذ ١٩٤١ وانتهت ١٩٤٥ تخللتها مفاوضات مع الحكومة العراقية الملكية ولكن لم تؤد إلي الوصول إلي اتفاق نتيجة أن عدداً من العشائر الكردية وقفت بجانب الحكومة العراقية وبقوات الحكومة.[١١]

وعقب انقلاب ١٩٦٣ ووصول عبد السلام عارف إلي الحكم اعترف بالحقوق القومية الكردية، وأصدر قانون اللامركزية لحل المشكلة الكردية، وذلك يمنح المناطق الكردية حرية التصرف في الأمور الإدارية والمحلية .[١٢]

[٩] أبو بكر خنتار ، **صفحات من تاريخ الاتحاد الوطني الكردستاني** ، ترجمة عبدو بابا شيخ ، القسم الثقافي لمكتب الاتحاد الوطني الكردستاني ، ط٢ ، اربيل ٢٠٠٥ ، ص٢٩.

[10] Naiter. Entessar, Kurdish Ethnonationalsim Lynne rienner publishers, boulder & London: 1991 p. 148

[١١] أحمد كمال ، **صفحات من تاريخ العراق المعاصر** ، بيروت . منشورات مكتبة البرليسي ١٩٨٧ ، ص٦٤-٦٥ .

[١٢] حامد ربيع ، **العراق ولعبة الأمم ، حول تطور الوظيفة الدولية للعراق خلال الأعوام القادمة** ،بغداد : منشور الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، كانون الثاني ١٩٨٧ ص٤٠-٤١ .

ولكن الشئون الخارجية والدفاع والمالية تكون من اختصاص السلطة المركزية و لم تطبق هذه الوثيقة بعدم رضاء الأكراد وفي عام ١٩٦٤ طرح الملا مصطفي البارزاني مذكرة بمطالب مبالغ فيها ليس فقط بحكم ذاتي ولكن بتخصيص ثلثي صادرات البترول للأكراد وتشكيل جيش في كردستان العراق وتعيين نائب رئيس الوزراء ونائب رئيس الأركان وثلث الوزراء من الأكراد، وبالطبع لم يتم الموافقة على هذه المطالب، لذلك بدأ استئناف القتال بين الأكراد والدولة عام ١٩٦٥ وتوقف عام ١٩٦٩.[١٣]

ولقد تجددت العديد من الصراعات حيث قامت حملة الأنفال بقيادة صدام حسين في عامي ١٩٨٦ – ١٩٨٨ ضد الأكراد، وذلك بسبب خيانة الأكراد للنظام العراقي وتعاون الحزب الديقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني مع إيران ضد العراق أثناء الحرب العراقية الإيرانية حيث قام الاتحاد الوطني الكردستاني بعمل اتفاقية مع إيران في أكتوبر ١٩٨٦ بمحاربة صدام حسين وإسقاطه.[١٤]

ولم تكن حملة الأنفال إبادة جماعية للأكراد كما زعموا وقد شاركت قوات "الدفاع الوطني" والتي تتكون من مليشيات كردية موالية للحكومة في هذه الحملة .

ثالثا: تطور مسألة الأكراد في تركيا

لقد شغلت مشكلة الأكراد سواء علي المستوى الإقليمي (إيران – تركيا – سوريا – العراق) أو العالمي (خاصة الاعتماد الأوربي) وقتاً كبيراً في السياسة الخارجية التركية، وذلك لأن الجزء الأكبر من كردستان (حوالي ١٩٤ ألف متر مربع، ٤٣% من مساحة كردستان) يقع في تركيا ويوجد فيها أغلبية كردية،

[١٣] حامد محمود عيسى ، **القضية الكردية في العراق** ، مكتبة مدبولي القاهرة ٢٠٠٤ ص٣٢٤ .
[١٤] حسن عرفة ، **الأكراد دراسة سياسية ، تاريخية** ، ترجمة جوان مراد ، دمشق ٢٠٠١ ، ص٢٦٦ .

حيث بلغ عدد السكان تركيا في ٢٠٠٧ وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي ٧٤.٨٨ مليون نسمة، ٨٠% منهم أتراك و١٧% من العدد الكلي أكراد . [١٥]

وينتشرون في ١٨ ولاية من الحدود الجنوبية لتركيا ثم مع بداية الأعمال المسلحة التي قادها حزب العمال الكردستاني وقائده عبد الله أوجلان، ومنذ ذلك الحين بدأ الوجود الكردي في تركيا ونشأت أزمة عدم تكامل في تركيا.[١٦]

وترجع جذور المشكلة الكردية في تركيا إلى الحكم العثماني عندما قامت ثورة مصطفي كمال أتاتورك وسانده عدد كبير من الأكراد خوفاً من سيطرة دولة أرمينيا (المسيحية) عليهم. وقد كان أتاتورك متحمسا وراغبا في إقامة دولة كردية علي النمط الأوروبي ولكن بعد إلغاء الخلافة في عام ١٩٢٢، وإلغاء لقب الخليفة ١٩٢٤، تم إلغاء الأسس الروحية والدينية المؤقتة التي كان الشيوخ يستمدون منها قوتهم ثم تم إيقاف كافة المؤسسات والمدارس والمطبوعات الكردية مما أزال الآثار العامة للشخصية الكردية المستقلة، وفي ذلك الوقت حدثت ثورة ١٩٢٥ بسبب إبادة الأكراد لكتيبة تركية كانت مكلفة بالقبض على أتباع أحد الشيوخ.[١٧]

[١٥] هنري باركي وآخرون، **القضية الكوردية في تركيا**، ترجمة : هبة فال، أربيل، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، ٢٠٠٧، ص ٤٧ – ٥٨ .

[١٦] صبرية احمد لافي : **الاكراد في تركيا دراسة سياسية للحركات الكردية المسلحة منذ الربع الاول للقرن التاسع عشر الى ما بعد الربع الاخير من القرن العشرين** ، الجامعة المستنصرية ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية بغداد،١٩٨٥، ص١٠٩.

[١٧] ناظم يونس عثمان، **الأكراد علي طرفي الحدود العربية – التركية تداعيات السياسة**، في سمير عطية (وآخرون)، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، تحرير: محمد نور الدين، بيروت، المركز العربي للأبحاث، ودراسات السياسات، ٢٠٠٤ ، ص ٣٨ .

ومن هنا تطورت العلاقة بين القوات التركية والأكراد حتى أصبح في ١٩٣٢ تهجير الأكراد من مناطق تجمعهم يتم بشكل شرعي، وقامت تركيا بتشجيع الأتراك علي الاستقرار في كردستان ويتم استيعاب الأقلية الكردية داخل الدولة ويظهر من هنا استمرار قمع المقاومة الكردية في نسيج الشعب التركي.

وتم وضع كردستان تخت الأحكام العرفية حتى ١٩٤٦ وأصبح معظم مناطق كردستان مناطق عسكرية بحجة قربها من الحدود السوفيتية وذلك حتى تتمكن تركيا من ترحيل الشعب الكردي عن المنطقة.[١٨]

أبرز القوى القومية الكردية العراقية:

١- الحزب الديمقراطي الكردستاني:

عقد المؤتمر التأسيسي للحزب في بغداد في ١٦ آل/أغسطس ١٩٤٦م واختير الملا مصطفي البارزاني رئيسا له وأعطي الحزب اسما كرديا هو بارتي ديموكراتي – كورد – عراق وفي سنة ١٩٥٠م حددت الحكومة العراقية صفة الحزب بأنه منظمة موالية للحزب الشيوعي العراقي.[١٩]

٢- الاتحاد الوطنى الكردستاني:

يعتبر أحد الأحزاب السياسية الكردية الرئيسية في العراق تأسس بمبادرة من جلال طالباني سنة ١٩٧٥م الذي كان مسئولا لفرع السليمانية للحزب الديمقراطي الكردستاني كرد فعل للانهيار الذي منيت به الحركة الكردية بزعامة (الملا مصطفي البارزاني) بعد توقيع اتفاقية الجزائر سنة ١٩٧٥م بين العراق وإيران والتي أنهت الدعم الإيراني للحركة الكردية.

٣- حركة التغيير (كوران):

[١٨] بيستون عمر نورى ،**السياسة التركية تجاه إقليم كردستان العراق** ،ماجستير ،جامعة القاهرة ،كلية إقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٤ ، ص ٨٥ – ٩٨ .

[١٩] أسعد طارش الرضا ، طارق عبد الرزاق ، **التعددية الحزبية في العراق في ظل قانون الأحزاب العراقي ٢٠١٥** ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، مجلة قضايا سياسية ، ٢٠١٦ ، ص٤٦.

تأسست هذه الحركة سنة٢٠٠٩م بعد تقديم نيشروان مصطفي النائب السابق لرئيس الاتحاد الوطنى الكردستاني استقالته من منصبه هذا، وأعلنت هذه الحركة عن نفسها كحركة معارضة لهيمنة الحزبين الكرديين الرئيسين (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) وحددت أهم أهدافها في إقامة نظام ديمقراطي حقيقي وفصل تام بين السلطات والعمل علي توسيع المشاركة السياسية في إقليم كردستان ورفض هيمنة الحزبين الكرديين الرئيسيين علي مؤسسات وأجهزة الإقليم ويتركز نفوذ هذه الحركة في محافظة السليمانية والأقضية والنواحي التابعة لها، وشاركت الحركة في انتخابات برلمان إقليم كردستان التي جرت في يوليو ٢٠٠٩م، وحصلت علي (٢٥) مقعدا من أصل (١١١) مقعد.[٢٠]

٤- الاتحاد الإسلامي الكردستاني:

تأسس الإتحاد الإسلامي الكردستانى سنة ١٩٩٢م، بقيادة الشيخ (صلاح الدين محمد بهاء الدين)، وهو تنظيم إسلامي قوي، له قاعدته في إقليم كردستان العراق، ويمارس أدوارا خدمية ودعوية وهو من القوى الرئيسية في كردستان العراق.[٢١]

٥- حزب كادحي كردستان:

تأسس هذا الحزب سنة ١٩٨٥م، وهو من الأحزاب الماركسية الكردية الصغيرة، انشق عن الحزب الاشتراكي سنة ١٩٨٥م، وله قوة عسكرية ومقرات في مناطق

[٢٠] سناء عبد الله عزيز، **مغزي نقي صفة الإرهاب عن حزب العمال، الكردستاني، الرصد الإقليمي،** الموصل مركز الدراسات الإقليمية، العدد ١٩، مايو، ٢٠٠٨.

[٢١] حسين مصطفى أحمد ، **العامل الكردي في العلاقات العراقية الإيرانية – دراسة تحليلية**، مجلة السياسة الدولية الجامعة المستنصرية ، السنة الخامسة – العدد الثامن عشر ٢٠١١ ، ص٤٠٣ .

مدن كردستان العراق يشغل قادر عزيز منصب الأمين العام كما شارك في انتخابات إقليم كردستان سنة ١٩٩٢ ويطالب الحزب بنظام فيدرالي في العراق علي أساس (جغرافي أو قومي) .

ويتميز بتواجده النشط والفعال في جميع المدن والمناطق الكردية وبين جميع الشرائح ومكونات المجتمع الكردي وطبقاته وينتهج الحزب منهجا فكريا معتدلا وملتزما بالقانون ولم يدخل في مواجهات مع أي أحد.[٢٢]

٦ – حزب العمال الكردستاني

نشأ حزب العمال الكردستاني في مرحلة انتعاش اليسار الماركسي في تركيا، ولم يكن غريبًا أن يتبنى الحزب توجهًا اشتراكيًا ماركسيًا. ولم يكن تأسيسه مجرد تأسيس حزب سياسي وكردي بل بداية مرحلة تعميق الوعي الكردي ومزيدًا من اكتشاف الأكراد لهويتهم،[٢٣] ولضمان ديمومته كان لابد للحزب من دعم له، حيث جاء الدعم الجغرافي من الحاضنة الكردية في شمالي العراق، التي أفلتت من سيطرة الحكومة العراقية منذ ثمانينيات القرن الماضي،[٢٤] والإقليمي من الرئيس السوري السابق حافظ الاسد، الذي اتسمت علاقته مع تركيا آنذاك بالتوتر. وإيران، واليونان، والاتحاد السوفييتي، وأرمينيا، ولم يكن هذا الدعم مستندا على اعتبارات أخلاقية، وإنما لدوافع سياسية فقد كانت تلك الدول راغبة في خلق الصعوبات لتركيا، وإغراقها في حالة من الارتباك وبسبب هذا الدعم شاب علاقات تركيا مع تلك الدول شيء من التوتر، ولم يكن ذلك التوتر على درجة واحدة، وإنما كان مرتبطا بصعوده وهبوطه مع

[٢٢] زيد عبد القهار محمود ، **إشكاليات العلاقة بين الحكومة المركزية العراقية وإقليم كردستان بعد ٢٠٠٣** ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ٢٠٠٩ ، صـ ٨٦ .

[٢٣] وصال نجيب العزاوي، **حزب العمال الكردستاني**، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد ٣٣، بغداد، ٢٠٠٢ ، ص١٣.

[٢٤] حسين مصطفى أحمد، **الأزمة التركية العراقية وعلاقتها بالكرد ٢٠٠٧**، مجلة الاستاذ، العدد ١٤٦، جامعة بغداد، كلية التربية، ٢٠١١، ص٢٥٧ .

كل دولة على حدة، لأنها تدرك ليس بمقدورها معاداة الجوار الإقليمي بأكمله الأمر الذي قد يخلق لها الكثير من المتاعب[٢٥].

وعلى الرغم من المواجهة المسلحة بين حزب العمال الكردستاني والدولة التركية في ثمانينيات القرن السابق اتسمت بقدر متفاقم من البشاعة، سيما على صعيد تدمير القرى الكردية وتهجير سكانها وقيام الوحدات العسكرية التركية الخاصة بقتل المشبوهين من الأكراد بلا محاكمة، فإن محاولات الدولة التركية للتوصل إلى حل تفاوضي دبلوماسي للسياسة الكردية لم تتوقف.[٢٦]

رابعا : المسألة الكردية تجاه العلاقات التركية العراقية

تمثل المسألة الكردية هاجساً أمنيا وسياسياً واجتماعياً متصاعداً لغالبية الحكومات التركية المتعاقبة ، وتمثل العراق أهمية كبيرة في هذه المسألة بالنسبة لتركيا ، وذلك لأكثر من سبب أهمها:[٢٧]

مسألة مدينتي "الموصل ، وكركوك" ، ووجود التركمان الذين تهتم بهم تركيا بحكم انتمائهم العرقي لها ، وكذلك تؤثر القضية الكردية وانعكاساتها في العراق على أكرادها ووجود حزب العمال الكردستاني الذي يسبب تهديدا لأمن تركيا في المنطقة.

[٢٥] شيركو فتح الله، **الحزب الديمقراطي الكردستانى وحركة التحرير القومي في العراق**، ط١، مطبعة روان، السليمانية ٢٠٠٤م ،ص ٤٧ – ٦٩ .س

[26] عبد الرحمن قاسملو،، **كردستان والأكراد :دراسة سياسية واقتصادية** ،بيروت :المؤسسة اللبنانية للنشر ، ١٩٧٠ ، ص ٨٤ .

[٢٧] حميد فاضل حسن ، **الخيار الديمقراطي في العراق بين الاستبداد واستيعابه** ، مجلة الإسلام والديمقراطية العدد (٦) ٢٠٠٦ ص٥٧ .

ولذلك تعد قضية الأكراد في العراق عنصراً رئيسياً حدد طبيعة ومدى العلاقة القائمة بين العراق وتركيا منذ تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١م وظهور الدولة الكمالية في تركيا بعد ذلك بقليل .

وفي عام ١٩٨٤م قامت حرب بين تركيا وحزب العمال الكردستاني الذي ينادي بالانفصالية ، ومن هنا بدأت التدخلات لقوات تركية في مناطق شمال العراق.[٢٨]

وبعد حرب الخليج دخلت القوات التركية بأعداد كبيرة وبرعاية أمريكية في شمال العراق لمطاردة حزب العمال الكردستاني ، وبالفعل قبضت علي زعيم الحزب " عبد الله أوجلان " في ١٦ فبراير ١٩٩٩م.

لقد ازدادت تدخلات تركيا في شئون العراق بعد حرب الخليج ١٩٩١ بدعوي حماية حقوق تركمان العراق الذي يقدر عددهم نحو مليوني نسمة حيث تعتبرهم أنقرة امتداداً طبيعياً لها ، كما يطلق تركمان العراق علي تركيا " الوطن الأم تركيا " أو " الأمة التركية العظمى" .[٢٩]

وترجع جذور المشكلة الكردية بين تركيا والعراق منذ حرب الخليج الثانية إلي أن تركيا انزعجت كثيراً لمساعدة إيران لأكراد العراق ، وذلك بسبب الانعكاسات السلبية التي سوف تؤثر علي تركيا . ويرجع ذلك إلي اتساع حركة التمرد الكردي في شمال العراق هناك اعتبارات اخري ذات أهمية وهي :[٣٠]

١- زيادة توتر وتعقد الأوضاع الأمنية المضطربة في جنوب شرق تركيا في ظل تزايد نشاطات حزب " العمال الكردي " .

٢- تهديد المصالح الاقتصادية لتركيا في شمال العراق المرتبطة بالطريق البري بين تركيا والعراق، حيث كانت تعتمد علي هذا الطريق في نقل نسبة كبيرة من

[٢٨] خالد محسن جابر اليعقوبي ، **السياسة الأمريكية تجاه العراق وانعكاساته الإقليمية والدولية بعد نيسان ٢٠٠٣** ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ط١ ، ٢٠١٣ ، ص٤٧١ .

[٢٩] خضر عباس عطوان، **محاولات انفصال كرد العراق بين المصالح الكردية والسياسة الإقليمية**، مجلة آراء حول الخليج العدد ١٢٤ اكتوبر ٢٠١٧ .

[٣٠] المرجع السابق ، ص ٤٥ .

صادراتها إلى العراق والي الأقطار الخليجية العربية عبر طريق الموصل . بغداد ، ولتهديد مصالح تركيا وحقوقها في نفط كركوك والتي تعتبرها جزءاً من الأراضي التركية بموجب الميثاق الوطني التركي عام ١٩٢٠م .

٣- تهديد مصالح ووجود الأقلية التركية التركمانية في شمال العراق في ظل علاقات العداء والشكوك المتبادلة بين الأكراد والتركمان في العراق ، لاسيما أن التركمان استمروا يعكسون في مواقفهم وتوجهاتهم الرسمية التركية .[٣١]

وبعد اتفاقية واشنطن عام ١٩٩٧م واعتقال أوجلان عام ١٩٩٩م تغيرت السياسة التركية في المنطقة وخاصة علاقتها مع الحزب الديمقراطي الكردستاني من التعاون إلي التِوتر .

حتي عندما زار وفد تركي مصيف صلاح الدين بقيادة (فريدون سنريلى اوغلو) لمحاربة باقي مقاتلي حزب العمال الكردستاني في منطقة كردستان العراق ، ولكن مسعود البارزاني رفض تدخل تركيا لمنطقة كردستان العراق لمحاربة مقاتلي حزب العمال الكردستاني ، وكل هذا أدي إلي تدهور علاقات بين تركيا والحزب الديمقراطي الكردستاني.[٣٢]

وفي فبراير عام ٢٠٠٠ أعلن حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق النار علي تركيا، وكذلك شهدت فترة وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢ تهدئة ملحوظة في علاقة تركيا وسياستها الخارجية مع العراق وإقليم كردستان.

---

[٣١] خضر عباس عطوان، وحسين مصطفى أحمد، **"خيارات – الدولة - للكرد في العراق (مرحلة ما بعد داعش)"**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد (٩)، أذار ٢٠١٧، ص٦٤.

[32] Alfred B.Prados, the Kurds: Stalemate in Iraq, congressional research service report congress (November 16, 1995), p 58 .

ولكن جاءت التغيرات التي حدثت نتيجة الغزو الأمريكي للعراق في ٢٠ مارس ٢٠٠٣م ، والخوف من تقسيم العراق وظهور دولة كردية مستقلة ، وهذا بالطبع أثر علي العلاقات بين تركيا والعراق ، حيث أن تركيا ترفض إقامة أي كيان مستقل للأكراد على أراضيها ، وكذلك ترفض العراق منح الأكراد استقلالا كاملا .[٣٣]

وفي تلك الاثناء أعلنت العراق رغبتها في أن يكون لتركيا دور إيجابي في العراق وإعادة أعمارها، وخاصة بعد قرار تركيا بعد المشاركة في الحرب ضد العراق ، وبالطبع هذا القرار في صالح تركيا للحفاظ علي أمنها القومي .[٣٤]

قبل احتلال العراق عام ٢٠٠٣ كانت سياسة تركيا في الأكراد العراق تتلخص في نقاط واضحة لا يمكن تجاوزها حيث قامت تركيا بترتيبها كتالي حسب أولوياتها ويمكن تلخيصها كما يلى :[٣٥]

١)منع قيام دولة كردية مستقلة على أي جزء من الأراضي التي يعتبرها الأكراد كردستان التاريخية.

٢)الحيلولة دون إنشاء فيدرالية في العراق على أساس عرقي.

٣)عدم استيلاء الأكراد على كركوك أو تعديل التركيبة السكانية بها.

٤)عدم المساس بالأقلية التركمانية في شمال العراق.

٥)عدم السماح بأي تواجد كقواعد أو عناصر مقاتلة لحزب العمال الكردستاني.

ولكن الوضع قد تغير تماما بعد احتلال العراق إلى أن أصبح في غير صالح تركيا، فبعد سقوط القطاع العراقي مباشرة ارتفعت الأعلام الخضراء

---

[٣٣] دهام محمد العزاوي ، **الاقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والاقليمي والدولي** ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٢ ، ص١٤٣

[34] Rabil, Robert. G., Operation: termination of traitors: The Iraqi regime through its documents, Middle East review of international affairs, vol.6, no.3, p 69, Sept 2002.

[٣٥] حميد حنون ، قراءة في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية . مجلة العلوم القانونية ، جامعة بغداد ، العدد ٢٠ ، ٢٠٠٥ ، ص ص١١ – ٣٥ وينظر : صلاح جبير البصيصي ، المعاصرة الدولية كطريق لوضع الدستور في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، مجلة مركز دراسات الكوفة العدد ٧ ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٨ ، ص٥٧ .

والصفراء (علمي الحزبين الكرديين الرئيسيين) وذلك من قبل الأسر الكردية التي كانت قد هجرت من مدينة (كركوك) في السنوات الماضية، وسيطرت قوات البيشمركة "على المدينة، وهذا قد يعد تجاوزا لخط أحمر تركي.[٣٦]

ويعد سقوط نظام صدام حسين فرصة ثمينة رفعت أسهم الأكراد حيث أن أدى ذلك أمكنهم من منصب رئيس الدولة العراقية وبالطبع شكل ذلك خسائر كبيرة لتركيا، ويكفي للدليل على خسائر تركيا مقارنة وضع مدينة كركوك قبل الاحتلال وبعده، فأصبحت بعد الاحتلال تحت سيطرة كردية كاملة وألحقت بإقليم كردستان مما يعني احتمالات مطالبتهما بالانفصال عن العراق وتشكيل دولة كردية مستقبلا.

تحولت كردستان العراق إلى قاعدة للمناضلين الأكراد الأتراك ، مما ساهم في وضع تركيا في موقف صعب وهو :[٣٧]

١)أصبحت واشنطن تدير العراق وليست بحاجة إلى تركيا عسكريا.

٢)أصبحت واشنطن تتحالف مع الاكراد في شمال العراق مما أثر نسبيا على التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، والذي أعطى الأكراد قوة تجاه تركيا من عدمه من الولايات المتحدة الأمريكية والتي أبرزها صعوبة إتخاذ أي موقف عسكري ضد الاكراد.

[٣٦]إحسان محمد الحسن، **القلق الاجتماعي في تركيا**، سلسلة الدراسات التركية رقم(٧)، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٤م، ص٤.

[٣٧]ديفيد مكرول ، **تاريخ الأكراد ، ترجمة راج ال محمد** ، بيروت ٢٠٠٤ ص٤٧٩ ومحمد أحسان ، كردستان ودوامة الحرب ، لندن ، ٢٠٠٠ ص٦٠ .

عقد مؤتمر المعارضة العراقية في لندن عام ٢٠٠٢ تحت الرعاية الأمريكية تحت شعار "العراق ما بعد صدام حسين" لإقامة عراق ديمقراطي تعددي برلماني فيدرالي، مما عزز من موقف الكرد في المعادلة العراقية.[٣٨]

تضمن مؤتمر لندن على ضرورة الاستفتاء الشعبي على الدستور الفيدرالي المقترح "العراق ما بعد صدام"، وتم الاتفاق بين المعارضة العراقية، كذلك الاتفاق بين أطراف المعارضة الكردية الزعيمان مسعود البارزاني وجلال الطالباني على جميع الخلافات وعقد برلمان موحد وتكون أولى جلساته في ٤ تشرين الأول ٢٠٠٢.[٣٩]

ولكن بالرغم من محاولات حل الخلافات وتوحيد الآراء داخل العراق، إلا أن الانقسام الداخلي وعدم الخبرة في إدارة المؤسسات الداخلية أدى إلى تعطيل عمل البرلمان وتمديد عمل الدورة الأولى لمرات عديدة إلى حين انتخاب الدورة الثانية في كانون الثاني ٢٠٠٤ أي بعد تغيير نظام الحكم في العراق ليواجه التحديات الجديدة.[٤٠]

ترتب على حرب الولايات المتحدة ضد العراق في أبريل ٢٠٠٣ ، توازنات جديدة في الساحة الدولية خاصة بين تركيا والعراق. وانفتاح للقوى السياسية العراقية على دول الجوار، وإعلانها رغبتها في وجود دور إيجابي لتركيا في العراق.

خامسا :اثر مشكلة الأكراد في علاقة البلدين

وكما ذكرت مسبقا بأن جذور المسألة الكردية تعود الى المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الاولى وانهيار الدولة العثمانية وفرض اتفاقية سيفر على تركيا في أب عام ١٩٢٠ التي نصت في مادتها (٦٢ و٦٣)على منح

[٣٨] محمد نور الدين، **الأقليات في تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية في تركيا الدخيل، الأقليات الدينية والإثنية**، مركز المسبار للدراسات والبحوث، فبراير٢٠١٣م، ص٢٧٠.
[٣٩] رشا رعد حميد شنشول ، **مستقبل الدولة الوطنية في العراق** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١٤ ، ص٦٤-٦٥ .
[٤٠] المرجع السابق ، ص ٧٨ .

أكراد تركيا حق الحكم الذاتي، إلا ان هذه المعاهدة لم تبق واستبدلت نتيجة لضغط تركي بمعاهدة لوزان ١٩٢٣ التي ألغت جميع ماورد في معاهدة سيفر من نصوص تتعلق بالمطالب الكردية ، فتحولت القضية الكردية من كونها قضية بحث عن كيان قومي إلى كونها مشكلة تؤثر في الوحدة الوطنية واستقرار كل من العراق وتركيا منذ العام ١٩٢٣ حتى الان .[٤١]

وهذا ما دفع الأكراد إلى تنظيم أنفسهم نسبيا على سلطات الدول المعنية، وفي المقابل وأجهت الحكومات حركات مقاومة مسلحة مارست تمردا بقسوة وعنف، اذ تعاملت تركيا مع المسألة الكردية بوصفها ارهابا يمثل تحديا وخطرا امنيا على كل من الصعيدين الداخلي والخارجي مما دفعها للقيام بعمليات أمنية وعسكرية داخل أراضيها مع تنسيقها مع دول الجوار في الوقت نفسه للقيام بعمليات عسكرية متبادلة ضد نشاط الحركات الكردية .[٤٢]

كانت سياسة تركيا تجاه الاكراد تقوم على ثلاثة أسس هي :

١- إنكار تام لوجود الأكراد ، فالمادة(٨٨) من الدستور التركي لعام ١٩٢٤ أكدت ان جميع سكان دولة تركيا هم أتراك مهما كانت دياناتهم أو قومياهتم.

٢- العنف باستخدام الاداة العسكرية.

٣- الاتفاق مع كل من العراق وايران وسوريا في اكثر من مناسبة لمواجهة الحركات الكردية والتتنظيمات الكردية .[٤٣]

---

[٤١] سامي زبيدة ، **الأثنية والدولة ، الأكراد في العراق وتركيا وإيران** ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، الفرات للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦ ، ص١٤٦ .

[٤٢] سعد اسكندر ، **كردستان العراق الجذور التاريخية لمشروع الفيدرالية** ، بغداد : معهد الدراسات الإستراتيجية ، ٢٠٠٧ ، ص٥ .

[٤٣] سعد ناجي جواد ، **دراسات في المسألة القومية الكردية** ، مجلة دراسات دولية ، سلسلة دراسات إستراتيجية مركز الدراسات الدولية بغداد ، ٢٠٠٤ ، العدد (٥٧) ، ص٦٥ .

ويبدو أن لدولة تركيا أهدافها من تلك العمليات منها ما يمكن تسميته بالرغبة في استعراض القوة من جانب تركيا وقيادتها ومؤسستها العسكرية إزاء دولة العراق وتأكيد اختلال توازن القوى لصالحها بعد ما لحق بقدرات العراق التقنية والعسكرية من تدمير أو تحجيم بسبب الحرب على العراق عام ٢٠٠٣.

ونذكر على سبيل المثال أنه في عام ١٩٩٩ استمرت العلاقات العراقية – لتركية بشئ من التوتر نتيجة لاستمرار تركيا بعملياتها العسكرية في شمال دولة العراق وذلك لمطاردة حزب العمال الكردستاني ومما زاد العلاقة سوءا بين كل من البلدين رفض الحكومة التركية السابقة برئاسة (بولنت أجاويد) في العام نفسه طلب العراق بمنع استخدام الطائرات الامريكية والبريطانية قاعدة (انجيرليك) في هجماتها على العراق .[٤٤]

ومن ثم نجد أن تركيا منذ نهاية حرب الخليج الثانية أخذت بالتحرك في علاقاتها مع العراق بشئ من تحقيق مصالحها في العراق وذلك من خلال التدخل العسكري المباشر في المنطقة وذلك لمطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني ،ومن ناحية ثانية نراها تتعاون مع الاحزاب الكردية المعارضة للحكومة العراقية للقضاء على ما يسمى بقواعد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق ولزيادة حالة الأرباك والقلق في العلاقات العراقية – التركية حيث قامت بإقامة منطقة أمنية عازلة على الحدود العراقية لمنع مقاتلي حزب العمال الكردستاني من الدخول الى أراضيها ،لا بل سعت الى منع قيادات الاحزاب الكردية العراقية للتفاوض مع الحكومة المركزية لإيجاد حل للمشكلة الكردية مستغلة الاوضاع المتردية والسيئة التي تمر بها دولة العراق مع تدمير قوته العسكرية والحصار المفروض عليه من قبل بعض المنظمات الدولية .[٤٥]

[44] Khalid Salih , "What Future For The Kurds" Middle East Review of international Affaris . Volume 9 . No 4 March 2005 . p.90.

[45] Jacgues . nerian , the future of Kurdstan : Between Turkey , the Iraq war , and Syran . Revolt , Jerusalem , Jerrsalem center for public affars 2012 .p:7-8 .

الخاتمة

يتضح من خلال ما تقدم ، بأن العلاقات العراقية – التركية من اكثر العلاقات حساسية بالنسبة للأمن الوطني العراقي فتركيا وبحكم قربها من العراق تعد من أهم الفواعل المؤثرة على أمن واستقرار العراق ، إن تركيا اليوم لا تختلف عن تركيا القديمة الطامعة في التوسع لتحقيق أطماعها في المنطقة فهي تسعى ومن خلال تحكمها بمجرى نهري دجلة والفرات وفرض سيطرتها المائية على كل من سوريا والعراق .

وحيث تشترك تركيا مع العراق بوجود تلك المشكلة التي تم استعراضها مسبقا وهى المشكلة الكردية في كل من البلدين وهذا ترتب عليه تنسيقا بين حكومتى البلدين لمواجهتها منذ حلف بغداد وحتى اتفاق التنسيق الأمني عام ٢٠٠٨ ، لكن كلا من البلدين اختلفتا في تعاطيهما الداخلى مع تصاعد وتفاقم تلك المشكلة ، ففي حين تم الاعتراف للأكراد بحق الحكم الذاتي في العراق من عام ١٩٧٠ ، فان تركيا لم تعط الأكراد أي حقوق قومية أو سياسية بل أنها تدخلت في شؤون العراق فيما يتعلق بالقضية الكردية .

ومن أجل بناء علاقات وثيقة لابد أن يعمل كلا الطرفين على تجاوز الأزمات التي تشكل عائقا امام كل من البلدين ولا سيما وان كليهما يرتبط بروابط اقتصادية قوية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن العراق يعد سوقا رائجا لصادرات التركية كما أن الإيرادات التي تحصل عليها تركيا نتيجة مرور النفط عبر اراضيها تقدر بأموال طائلة .

كما ان معالجة المشكلة التي أوضحناها مسبقا الأكبر لدى تركيا والعراق والمتمثل بمستقبل الجماعات الكردية ، والتطور الحاصل لجهة تكوين فكرة الدولة

الكردية المنفصلة بشكل تام عن كلا من تلك البلدين ، والتعامل مع هذا التهديد لدى الدولتين من خلال سياسة الاحتواء المشتركة سيكون له اثره في إشاعة الأمن والاستقرار لكل من العراق وتركيا.

النتائج

١) ان الأكراد يتواجدون عبر التاريخ في المنطقة الممتدة بين جنوب تركيا إلى شمال العراق إلى شمال شرق سوريا إلى غرب ايران ، وحيث ينتشرون كأفراد في مدن وعواصم هذه الدول الأربعه خاصة ودول العالم عامة.

٢) وقد بينت المواقف التي مر بها الكرد والدولة العراقية على أن الدولة التى تتبنى سياسات القمع ومحاولة حصر الأقليات بصورة قسرية في بوتقة المجتمع الحاكم هى سياسات فاشلة غالباً ما تؤدي إلى تصعيد مطالبها أو الأصرار عليها والمطالبة بمكاسب مجحفة مثلما تعمل على توحيد حقوقها وتوسيع قاعدتها.

٣) ان من أسباب عدم تمكن الأكراد من الحصول على كافة الحقوق القومية التي يطالبون بها يرجع إلى تفككهم وتشردهم وعدم وجود قيادة موحدة تجمعهم في الدول التي يعيشون بها.

٤) وفيما ما يتعلق بالقضية الكردية في العراق بعد سقوط الموصل وظهور الجماعة الإرهابية داعش وما أسفر من توسع قدرات الإقليم، نتيجة لسوء إدارة الحكومات الاتحادية لملفات البلاد ونفور اجتماعي واسع من قبل العرب السنة من الحكومة الاتحادية وهو أمر سهل تعاون البنية المحلية بقصد التخلص من السيطرة الحكومية وانتهى الأمر بخروج الموصل عن سيطرة الحكومة الاتحادية وتوسع إقليم كردستان واتجهت إرادات دولية متعددة إلى تسليح الكرد حتى منظومة عسكرية لدولة وليس لإقليم فردي.

٥) وحيث ان غالبية الحكومات التركية تعاملت مع المشكلة وفق الضوابط التقليدية العسكرية ولم تعط للحوار مع الأكراد فرصته للوصول إلى نقاط التقاء معهم . ولذلك اخذت هذه المشكلة تتصاعد ، بل وتستقطب اهتمام دولي كانت تركيا في منأى عنه .

٦) إن المنطقة التي يشكل الأكراد غالبية فيها تعاني من تدهور وضعف في كل المجالات (الخدمية – الاقتصادية – التعليمية) . حتى أن حكومة أجاويد وبعد ثلاثة أيام من اعتقال اوجلان الى اعلان بان المنطقة ستشهد (مشروع تنمية وتطوير) . لهذه الأسباب اخذت المشكلة الكردية التركية تخرج من نطاق المشكلة الداخلية ولتلقى دعماً دولياً كبيراً . وقد لعب هذا الدعم دورا أساسياً في معالجة هذه المشكلة.

٧) إن واقع التقسيم الذى وجد عليه الأكراد في الدول الأربعة وخاصة تركيا والعراق ، وعبر تعاقب الأجيال الكرديّة، طيلة قرن، أفرز اختلافا في الأمزجة بين الأكراد.

٨) ويتضح لنا مما سبق بأن طريقه تعامل المجتمع الدولي والمنظمات الدولية مع القضية الكردية بأن دول العالم لن تغامر بعلاقتها مع دول الوجود الكردي وتسمح بإقامة دولة كردية مالم توافق تلك الدول الأربعة على ذلك .

التوصيات

١) لابد من الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي كسبيل وحيد لإعادة الاستقرار والأمن والسلام والتنمية والتكامل الوطني للعراق وكل الحلول الأخرى ليست إلا حلولا جزئية وغير عادلة ولا تؤدي إلا إلى مزيد من الدماء والقضايا والنفوذ

الاجتماعي وتكرار تجارب الحكومات التي أثبتت فشلها في حل المسألة الكردية.

٢)يجب على الدول الاربعه (ايران – تركيا – العراق – سوريا) الجلوس على طاولة المفاوضات والحل السلمي مع قادة الأكراد في المنطقه وذلك للوصول إلى حلول ترضي جميع الأطراف حتى لا يتم قفل الباب نهائيا وانكار وجود المشكلة مما ينتج عنه تدخلات خارجية .

٣)ضرورة الاتفاق على إيجاد حلول جذرية للمشكلات العالقة بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية كمشكلة كركوك، وحدود المحافظات والنفط والغاز وقضية البيشمركة، وليس حلول وقتية والتي عادة ما تعود بسرعة كخلافات على الساحة السياسية العراقية.

٤)على النخب والقوى السياسية الكردية الابتعاد عن مشروع الدولة القومية الكردية (كردستان الكبرى) فإن الخطأ في التصورات حل المسألة الكردية على المدى البعيد تتحقق بوعود القوى الدولية، وإنما تتحقق حقوق الكرد بأعلاء الوطنية، وبضمان استقلال الدولة المركزية في بغداد، وهذا يتطلب المشاركة السياسية الموضوعية والفاعلة في تسير أمور البلاد وحفظ اقتصاد الوطن واستقرارها واعتماد الحوار الديمقراطي خياراً وحيداً مهما كان الاختلاف في وجهات النظر.

٥)بناء ثقافة سياسية تفسح المجال للمشاركة في العراق، تقوم على الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان وتعميق الروابط الاجتماعية وتعزيز الوحدة والهوية الوطنية الجامعة لمكونات المجتمع العراقي جميعهم وجعل الولاء للوطن يعلو على الولاء للإقليم.

المراجع

المراجع باللغة العربية :

١. أبو بكر خنتار ٢٠٠٥ ، **صفحات من تاريخ الاتحاد الوطني الكردستاني** ، ترجمة عبدو بابا شيخ ، القسم الثقافي لمكتب الاتحاد الوطني الكردستاني ، ط٢ ، اربيل.

٢. أحمد كمال ١٩٨٧ ، **صفحات من تاريخ العراق المعاصر** ، بيروت . منشورات مكتبة البرليسي.

٣. أحمد تاج الدين٢٠٠١ ، الأكراد: **تاريخ شعب وقضية وطن**، القاهرة: الدار الثقافة للنشر،.

٤. أسعد طارش الرضا ، طارق عبد الرزاق ٢٠١٥ ، التعددية الحزبية في العراق في ظل قانون الأحزاب العراقي، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، **مجلة قضايا سياسية.**

٥. إحسان محمد الحسن ١٩٨٤م، **القلق الاجتماعي في تركيا**، سلسلة الدراسات التركية رقم (٧)، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد،.

٦. **المشكلة الكردية والطموحات التركية**، التقرير الإستراتيجي العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية .

٧. بيستون عمر نورى٢٠١٤ ، **السياسة التركية تجاه إقليم كردستان العراق** ،ماجستير ،جامعة القاهرة :كلية إقتصاد والعلوم السياسية،.

٨. تشارلز تريب٢٠٠٦ ، **صفحات من تاريخ العراق**، ترجمة زينة جابر إدريس، الدار العربية للعلوم، بيروت،.

٩. حامد شريف الحمداني ٢٠٠٧، **لمحات من تاريخ الحركة التحررية الكردية في العراق** ، الدار الثقافية للنشر القاهرة ، ط١ ،.

١٠. حامد ربيع ١٩٨٧ ، **العراق ولعبة الأمم ، حول تطور الوظيفة الدولية للعراق خلال الأعوام القادمة** ،بغداد : منشور الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، كانون الثاني.

١١. حامد محمود عيسى ٢٠٠٤ ، **القضية الكردية في العراق** ، مكتبة مدبولي القاهرة.

١٢. حسن عرفة ٢٠٠١ ، **الأكراد دراسة سياسية ، تاريخية** ، ترجمة جوان مراد ، دمشق.

١٣. حسين مصطفى أحمد، **العامل** ،٢٠١١ **الكردي في العلاقات العراقية الإيرانية – دراسة تحليلية**، مجلة السياسة الدولية الجامعة المستنصرية ، السنة الخامسة – العدد الثامن عشر.

١٤. حميد حنون ، ٢٠٠٥ قراءة في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية . مجلة العلوم القانونية ، جامعة بغداد ، العدد ٢٠ ،.

١٥. حسين مصطفى أحمد، ٢٠١١ **الأزمة التركية العراقية وعلاقتها بالكرد ٢٠٠٧**، مجلة الاستاد، العدد ١٤٦، جامعة بغداد، كلية التربية،.

١٦. حميد فاضل حسن ، ٢٠٠٦ **الخيار الديمقراطي في العراق بين الاستبداد واستيعابه** ، مجلة الإسلام والديمقراطية العدد (٦).

١٧. خالد محسن جابر اليعقوبي ، ٢٠١٣ **السياسة الأمريكية تجاه العراق وانعكاساته الإقليمية والدولية بعد نيسان ٢٠٠٣** ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ط١ ،.

١٨. خضر عباس عطوان، ٢٠١٧ محاولات انفصال كرد العراق بين المصالح الكردية والسياسة الإقليمية، **مجلة آراء حول الخليج** العدد ١٢٤ اكتوبر.

١٩. خضر عباس عطوان، وحسين مصطفى أحمد، ٢٠١٧ "خيارات – الدولة – للكرد في العراق (مرحلة ما بعد داعش)"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، جامعة تكريت، العدد (٩)، أذار.

٢٠. شاكر خصباك،**الكرد والمسألة الكردية** ،دار الثقافة الثقافة الجديدة ، بغداد ، ١٩٦٩.

٢١. دهام محمد العزاوي ، ٢٠٠٢ **الاقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والاقليمي والدولي** ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ،.

٢٢. ديفيد مكرول ، ٢٠٠٠ **تاريخ الأكراد ، ترجمة راج ال محمد** ، بيروت ٢٠٠٤ ص٤٧٩ ومحمد أحسان ، كردستان ودوامة الحرب ، لندن ،.

٢٣. رجائي فايد، ٢٠٠٥**أكراد العراق: الطموح بين الممكن والمستحيل**، القاهرة: دار الحرية، الطبعة الأولي.

٢٤. رشا رعد حميد شنشول ، ٢٠١٤ **مستقبل الدولة الوطنية في العراق** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين.

٢٥. زيد عبد القهار محمود ، ٢٠٠٣ **إشكاليات العلاقة بين الحكومة المركزية العراقية وإقليم كردستان بعد** ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ٢٠٠٩ .

٢٦. سناء عبد الله عزيز، ٢٠٠٨**مغزي نقي صفة الإرهاب عن حزب العمال، الكردستاني، الرصد الإقليمي**، الموصل مركز الدراسات الإقليمية، العدد ١٩، مايو،.

٢٧. سامي زبيدة ، ٢٠٠٦ **الأثنية والدولة ، الأكراد في العراق وتركيا وإيران** ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، الفرات للنشر والتوزيع.

٢٨. سعد اسكندر ، ٢٠٠٧ **كردستان العراق الجذور التاريخية لمشروع الفيدرالية** ، بغداد : معهد الدراسات الإستراتيجية.

٢٩. سعد ناجي جواد ، ٢٠٠٤ **دراسات في المسألة القومية الكردية** ، مجلة دراسات دولية ، سلسلة دراسات إستراتيجية مركز الدراسات الدولية بغداد ، ، العدد ٥٧ .

٣٠. شيركو فتح الله، ٢٠٠٤١ **لحزب الديمقراطي الكردستانى وحركة التحرير القومي في العراق**، ط١، مطبعة روان، السليمانية.

٣١. صلاح سالم، ١٩٩٤**المشكلة الكردية وانعكاساتها علي دول المنطقة**، السياسية الدولية، عدد ١١٦، إبريل.

٣٢. صلاح جبير البصيصي ، ٢٠٠٨ المعاصرة الدولية كطريق لوضع الدستور في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، **مجلة مركز دراسات الكوفة** العدد ٧ ، جامعة الكوفة ،.

٣٣. صبرية احمد لافي ١٩٨٥ **الاكراد في تركيا دراسة سياسية للحركات الكردية المسلحة منذ الربع الاول للقرن التاسع عشر الى ما بعد الربع الاخير من القرن العشرين** ، الجامعة المستنصرية ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية بغداد،.

٣٤. عبد الرحمن قاسملو، ١٩٧٠**كردستان والأكراد :دراسة سياسية واقتصادية** ،بيروت : المؤسسة اللبنانية للنشر .

٣٥. عمرو عبد الكريم سعداوي، ١٩٩٩الصراعات الكردية – الكردية، **مجلة السياسية الدولية**، العدد ١٣٥، يناير.

٣٦. محمد نور الدين، ٢٠١٣الأقليات في تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية في تركيا الدخيل، الأقليات الدينية والإثنية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، فبراير .

٣٧. ناظم يونس عثمان،٢٠٠٤ **الأكراد علي طرفي الحدود العربية – التركية تداعيات السياسة**، في سمير عطية (وآخرون)، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، تحرير: محمد نور الدين، بيروت، المركز العربي للأبحاث، ودراسات السياسات،.

٣٨. وصال نجيب العزاوي، ٢٠٠٢ حزب العمال الكردستاني، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد ٣٣، بغداد،.

٣٩. هنري باركي وآخرون٢٠٠٧، **القضية الكوردية في تركيا**، ترجمة : هبة فال، أربيل، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر .

المراجع باللغة الأجنبية :

1) Alfred A. Knopf, N.Y., 1960, **A Realist Theory of International Politics, In, Hans Morgenthau, Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace**.
2) Naiter, E. 1991, **Kurdish Ethnonationalsim**. Lynne rienner publishers, boulder & London.
3) Alfred B.P. 1995, the Kurds: **Stalemate in Iraq, congressional research service report congress** (November 16).
4) Rabil, R. G., 2002, Operation: termination of traitors: The Iraqi regime through its documents, **Middle East review of international Affairs**, vol.6, no.3, Sept.
5) Khalid S. 2005, "What Future For The Kurds" **Middle East Review of international Affaris**. Volume 9. No 4 March.
6) Jacgues, n. 2012, **the future of Kurdstan: Between Turkey, the Iraq war, and Syran Revolt**, Jerusalem, Jerrsalem center for public affars .